الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر –بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

محاضـــرات مقيـــاس

التخطيـــط الحضـري

مجموعة دروس مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر حضري

إعداد الدكتورة: حنان حمادي

السنة الجامعية 2021/2020

تمهيـد:

يهدف محتوى البرنامج إلى مناقشة وتحليل التخطيط الحضري كفرع من فروع التخطيط الذي يعالج ظاهرة معينة هي ظاهرة الحضر النمو الخضري (المدينة) وهذا النوع من التخطيط تعلق بثلاثة أنواع من الظواهر هي الجوانب المادية (الطبيعية) والجوانب الاجتماعية والثقافية، والجوانب التنظيمية، بعبارة أخرى إنه من خصائص التخطيط الحضري أن يخطط لمكونات المدينة المادية والثقافية والاجتماعية بما في ذلك الجانب الاقتصادية وكذلك المكونات: التنظيمية، وأخيرا يناقش هذا الفصل أهم صفات وخصائص التخطيط الحضري تلك الصفات والخصائص التي تجعله أي التخطيط الحضري مسألة مختلفة عن الأنواع الأخرى من التخطيط في المجالات والميادين الأخرى.

ولتوضيح تفاصيل التخطيط الحضري سيتم استخدام ثلاثة نماذج للتخطيط يعالج الأول منها الجوانب المرتبطة بتخطيط الأراضي لأغراض السكن والمرافق العامة الأخرى، أي التخطيط لتطوير حي سكني جديد ويعالج النموذج الثاني الجوانب المتعلقة بتخطيط الخدمات الاجتماعية وتقويم المنافع المختلفة لسكان حي من أحياء المدينة واضعين في الاعتبار النظر للحي كوحدة صغيرة ضمن وحدة المدينة الكبيرة.

أما النموذج الثالث والأخير فيتعلق بمسألة تنمية الموارد الذاتية للمدينة، أي تخطيط المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تجعل المدينة معتمدة على نفسها في تمويل ميزانيتها وتسهم في ذات الوقت في الإنتاج في المجتمع ككل.

كما نحاول أيضا النظر للتخطيط الحضري من زاوية اجتماعية وثقافية ولا يدخل في تفاصيل الجانب المادي المعماري، كما يؤكد هذا الفصل أن التخطيط الحضري وغيره من أنواع التخطيط الأخرى هو عملية اجتماعية مستمرة يشارك فيها المواطن والمختص والمنفذ الإداري، وهي مرتبطة –أي عملية التخطيط–ببيئة المجتمع وتطوره وتطلعاته الاجتماعية العامة.

1.مفهوم التخطيط:

يقصد بالتخطيط عادة الأساليب والإجراءات والتدابير التي يتخذها الانسان لتحويل الواقع إلى صورة أفضل وأحسن مما كانت عليه الأمور في الماضي، وهذا يعني دراسة وفهم الحاضر والتنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل والتخطيط بهذا المعنى عام وشامل وتخطيط المدينة أو المدن لا يخرج عن هذا التعريف، بمعنى دراسة وفهم واقع المدينة ومحاولة تطويره وتحسينه إلى الأفضل والأحسن، والمدينة ليست كيانا ماديا يتكون من مباني ومرافق وطرق فقط، بل هي إلى جانب ذلك كيان اجتماعي وثقافي يشمل مؤسسات اجتماعية وثقافية فالتخطيط إذن يشمل الجانبين الكيان المادي والكيان الاجتماعي للمدينة، وهذا يؤدي في النهاية إلى جعل المدينة بيئة حضرية مناسبة لعيش الانسان ومناسبة لمزاولة نشاطاته الاجتماعية والثقافية وفي مؤسسات مناسبة لذلك.

2.طبيعة التخطيط الحضري:

يعد التخطيط الحضري أحد أهم أنواع التخطيط في المجتمع، ونظرا لأنه يتوجه إلى بيئة معينة مختلفة عن البيئات الأخرى، من هنا أصبح للتخطيط الحضري طبيعة وصفات مميزة عن أنواع التخطيط الأخرى، فالتخطيط الريفي يستمد مثلا خصائصه وصفاته من البيئة الريفية التي تتصف بأنها زراعية وبأنها ثابتة وساكنة نسبيا، وتتصف كذلك بأن الكثافة السكانية فيها موزعة ومنتشرة بين قرى ومستوطنات مختلفة، وبالمقابل نجد التخطيط الحضري له طبيعة وصفات مميزة مستمدة من بيئة المدينة التي تتصف ببنية اقتصادية متنوعة ومتغايرة، وتتصف بحياة اجتماعية غالبا ما تكون متغيرة متحولة وتتصف في ذات الوقت بتركيز الكثافة السكانية في مكان واحد، ومن هنا فالتخطيط الحضري يختلف عن التخطيط الريفي إلا أنهما يجتمعان معا في قواعد عامة واحدة وهي عادة شروط ومبادئ التخطيط الجيد سواء طبق هذا التخطيط في بيئة حضرية أو بيئة ريفية.

وعلى أية حال لقد كانت طبيعة التخطيط مادية تهتم بما يسمى بالتخطيط الطبيعي، فقد اعتاد رجال التخطيط في القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين إطلاق مصطلح (تخطيط المدن) على التخطيط المادي المرتبط بمعيشة المدينة وأوضاعها ومرافقها ومواجهة احتياجات سكانها من الحدائق والطرق والمرافق الانشائية مع تحديد أنسب الجهات لتوسعها العمراني الذي تستخدمه.

لكن أدت التطورات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي تبلورت في منتصف القرن العشرين وفي مقدمتها حقوق الانسان على طبيعة التخطيط الحضري فأصبح أكثر اتساعا ومولا وربما أكثر نزعة نحو مراعاة احتياجات الانسان وسعادته، ومن هنا أصبح التخطيط الحضري ذا طبيعة مادية ومعنوية في آن واحد مما أدى في ذلك الوقت إلى ظهور أنواع متعددة من التخطيط الحضري مثل التخطيط الاقتصادي والتربوي والاسكاني والصحي والترفيهي ويستند هذا الاتجاه إلى رؤية محددة للتخطيط الحضري وهي أنه يعالج ويتعامل مع ظواهر ومشاكل مترابطة متكاملة يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر بها، وترتب عن هذه الطبيعة الإنسانية للتخطيط الحضري أنه لم يعد حكرا أو مهنة يقوم بها المهندسون المعماريون أو مخططي المدن وحدهم بل أصبح عمل اجتماعي مشترك يسهم فيه كل من يعنيهم أمر المجتمع الحضري مثل علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد وعلماء النفس والطب والخدمة الاجتماعية والتربية وسائر التخصصات الأخرى والتي يبدو أنها غير ذات صلة بالتخطيط الحضري في الماضي، ولكنها اليوم تساهم بدرجة أو أخرى في فعاليات التخطيط الحضري.

إن الموقف السابق يجعل من التخطيط الحضري قضية في غاية الصعوبة والتعقيد ذلك أنه يتعامل مع ظاهرة مادية وإنسانية في آن واحد، إضافة إلى ما سبق فإن التخطيط الحضري في جميع أنحاء العالم وبخاصة في مدن العالم الثالث يواجه ظاهرة اجتماعية معقدة نمت وكبرت هذه الظواهر الاجتماعية مع نمو وتطور المدن الكبرى في العالم ولعله من أهم هذه الظواهر الاجتماعية وغير الاجتماعية المصاحبة للنمو الحضري العالمي ما يلي:

أولا: الظواهر الطبيعة أو المادية

ومن أبرزها ما يلي:

1. عدم تناسق التخطيط الحضري في كثير من المدن وخاصة البلدان النامية وقد يؤدي هذا إلى ضياع الذوق العام للمدينة، فتصبح وكأنها حفلة كرنفال، إضافة إلى ذلك استخدام نماذج متعددة من البناء وأكال هندسية مختلفة وعدم مراعاة التاريخ المادي للمدينة.

2. اختلاط استعمالات الأرض داخل المدينة إذ يلاحظ أن هناك مباني معدة كمساكن تتحول إلى مكاتب إدارية أو أن هناك مناطق للصناعة تتحول إلى مخازن أو ورش أو أن هناك أراض زراعية تتحول إلى مباني أو مرافق معمارية مختلفة.

3. الضغط على مرافق الخدمات، وذلك مثل ازدحام الطرق والضغط على خدمات الهاتف والكهرباء والطرقات العامة. وفي هذا السياق يلاحظ اليوم الهوة بين زيادة السكان وزيادة حجم وقدرة المرافق والخدمات المختلفة في كثير من مدن العالم الثالث فغالبا ما نجد أن سكان المدينة وبخاصة في العالم الثالث يزدادون بدرجة أعلى من زيادة المرافق والخدمات وهذا يرجع إلى النمو الطبيعي (الفرق بين عدد المواليد والوفيات) وإلى الهجرة من الريف إلى المدينة.

4. تلوث البيئة في المدينة وهذا التلوث غالبا ما يكون ناتجا عن النفايات التي يرميها الانسان في الساحات والشوارع وعلى شواطئ البحار أو الأنهار وهي مصدر للجراثيم والميكروبات إضافة إلى مخلفات السيارات والمركبات الآلية الناتجة عن الاحتراق هذا مع ملاحظة الغبار الناتج عن حركة الانسان والمعدات. ومن مظاهر التلوث أيضا ما يعرف بالتلوث الجرثومي الذي ينتج من المياه المستعملة في المنازل والمؤسسات المختلفة والتي تصب في البحر وتتفجر في الشوارع العام والأزقة القديمة فهذه مصدر لكثير من الأمراض والآفات وبخاصة في فصل الصيف وهناك أيضا التلوثات الحرارية وهي الناتجة عن رمي المياه الناتجة عن

صناعة التبريد التي تصب بحرارة أعلى من درجة حرارة البيئة المجاورة فهذا غالبا ما يسبب فقدان التوازن البيئي.

5. عدم التوازن في عدد وإمكانيات المرافق الترفيهية في المدينة فقد تتمتع بعض أحياء المدينة بالعديد من النوادي والساحات ودور العرض ولا توجد في ماكن أخرى من المدينة أية خدمات ترفيهية على الإطلاق وربما يأخذ سوء التوازن أشكالا أخرى مثل عدم التوازن بين الخدمات وكثافة السكان وفي هذا السياق قد يلاحظ عجز المدينة عن مواكبة التطور الاجتماعي والسكاني السريع فمثلا ما إن تبني مدرسة وتجهز حتى تظهر الحاجة في اليوم التالي إلى توسيع هذه المدرسة لاستقبال التلاميذ الجدد وذلك بسبب الزيادة المستمرة لسكان المدينة.

ثانيا: الظواهر الاجتماعية

ومن أبرزها ما يلي:

1. عدم التجانس في العلاقات الاجتماعية الأمر الذي يعرض الفرد والأسرة إلى مشكلات اجتماعية ونفسية، فيتعرض الفرد إلى مثرات اجتماعية وثقافية متضاربة لا يستطيع أن يكيف نفسه معها وهذا يؤدي إلى صعوبة تكوين العلاقات الاجتماعية والإنسانية الشخصية والبسيطة والودية، تلك العلاقات المألوفة لسكان القرى والأرياف والمدن الصغيرة.

2. سوء التنشئة الاجتماعية وذلك بسبب تعقد الحياة في المدينة وضعف الرقابة الأسرية والملاحظ في ذلك وجود الناشئ والشبان الصغار دون رعاية في الشوارع الأمر الذي يؤدي بالمجتمع إلى رصد الأموال الطائلة للرعاية الاجتماعية، ومن الأفضل أن تصرف مثل هذه الأموال في تنمية المدينة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

3. الأمراض النفسية وذلك بسبب التفاوت بين سكان المديمة وتوضح لنا الدراسات الميدانية في مجال علم الاجتماع الحضري أن العلاقات في المدينة وبخاصة الكبيرة تقوم لا على أساس الأسرة أو العائلة وإنما على

أساس المؤسسات ومجالات العمل والمهنة، بمعنى أن مؤسسة العمل أو المهنة تمثل المكانة الرئيسية في حياة الانسان في المدينة وتمثل الأسرة المكانة الثانوية في حياة الإنسان في المدينة فالذي يعمل في شركة ما يتفاعل اجتماعيا ويلتقي يوميا بزملائه في العمل أكثر مما يلتقي بأقربائه وأخوته وهذا يضعف العلاقات الأسرية والاجتماعية ويؤدي إلى ظهور العلاقات الثانوية القائمة على العمل والتعاقد والقانون فيفقد الإنسان العلاقات الشخصية الأسرية ويصبح بعد ذلك عرضة للوقوع في مسالك الانحراف الاجتماعي ومواجهة الأمراض النفسية وربما يساعد ذلك على تفكك عرى الصداقة وضعف مفهوم الجيرة فتزداد الاستقلالية ويصبح الإنسان وحيدا فقد لا يجد صديقا في مدينة كبيرة، وقد لا يعرف جيرانه على الإطلاق.

4. تعدد الثقافات في المدينة حيث يضم مجتمع المدينة الثقافات وجنسيات مختلفة وذا يجعل المدينة معقدا متباينا يصعب العيش فيه بسهولة إضافة إلى أن مثل هذه البيئة قد تؤدي إلى احتياجات متباينة بعضها سوي والبعض الآخر غير سوي مما قد يخلق مشكلات اجتماعية في المدينة.

5. بروز التباعد الاجتماعي والثقافي بين سكان المدينة وذلك بسبب كبر حجم المدينة وتقد الحياة فيها وتعدد مطالبها وضيق الوقت فهذا كله يهيئ الفرصة للتناقض الاجتماعي الذي يولد العديد من المشاكل الاجتماعية التي يجب أن يأخذهما التخطيط الحضري في الحسبان. ولعله في هذا السياق يمكن القول بأن المدينة تساعد على الانحراف الاجتماعي بسبب كبر حجمها وضعف الرقابة الأسرية والعائلية، مما قد ينتج عنه مظاهر مرضية مثل تعاطي المخدرات وإدمان الكحول ومختلف أنواع السلوك المنحرف والجانح، وما يساعد على ذلك قلة عدد الأصدقاء أو الأقارب الذين يقفون إلى جانب الشخص إذا ما تعرض لأزمات اجتماعية ونفسية.

6. ارتفاع درجة الروح العدوانية والاعتداء بسبب العديد من القيود المادية والاجتماعية مثل الازدحام والسكن في أماكن ضيقة وتباعد المسافات والقيود الاجتماعية مثل ضغوط العمل والالتزام بالمواعيد المتلاحقة.

ثالثا: الظواهر التنظيمية

ومن أبرزها ما يلي:

1. النمو السكاني المتزايد في المدن الكبرى سواء بسبب الزيادة الطبيعية الناجمة عن ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات أو بسبب الهجرة من المناطق الزراعية والريفية إلى المدينة.

2. تمركز السكان الحضر في المدينة رئيسية أو مدينتين وقد اتضح أن هذه المدينة أو المدينتين الرئيسيتين تنمو بدرجة أكبر وفي فترة زمنية أقصر من باقي المدن الصغيرة الأخرى وهذا يسبب اختلال التوازن السكاني في البلاد بمعنى أن عناك مناطق مزدحمة عالية الكثافة ومناطق قليلة السكان ومنخفضة الكثافة وهذا الموقف الأخير كثيرا ما يلاحظ في البلاد النامية الحديثة الاستقلال.

3. يؤدي النمو السكاني في المدينة الكبيرة إلى التقليل من وظيفة وأهمية المدن الصغيرة والمتوسطة والقرى من الناحية الاجتماعية والاقتصادية فتصبح المدينة الكبيرة مركزا لجذب العمالة والبشر ويتركز نحو تنمية الريف والمدن الصغيرة للإبقاء على البشر والعمالة فيها الأمر الذي يساعد على توازن البناء الديمغرافي في المجتمع.

4. فقدان الشخصية المميزة للمدينة في العالم الثالث وذلك لأن التخطيط الحضري حدي العهد بعد نظريات عربية وشرقية، وتشده عدة نزعات منها المحافظة على التراث والتقاليد المعمارية ومنها التجديد الذي يتقبل النماذج والأشكال الحديثة في فن العمارة والتخطيط الحضري. ولذا فإن غياب الفكر المعماري المميز بمناطق العالم الثالث وثقافته وتراثه عمل وسيظل يعمل على تشتت نسق المدينة ونموها بطريقة أو نموذج متناقض مع نفسه في كثير من الأحيان فتجد العمارة والمباني التي تنتمي إلى تراث العالم الثالث إلى جانب العمارة وللمباني التي تعكس أحدث أشكال الهندسة الغربية.

5. وأخيرا اتجهت المدينة في كثير من بلدان العالم الثالث بما في ذلك المدن العربية لأن تكون مركزا حضاريا للخدمات بدلا من أن تؤدي دورا مهما في الإنتاج والنمو الاقتصادي، ذلك لأن الاستثمار في

مشروعات الخدمات مثل مشروعات الخدمات مثل الطرق والمدارس ومراكز التوزيع يضعف من الاستثمار في المجالات الإنتاجية.

ومهما كانت الظواهر المادية والاجتماعية والتنظيمية المرتبطة بالتخطيط الحضري في عالم اليوم وخاصة في عالم المدن النامية فإن الضرورة الحضارية تستدعي الأخذ بمبدأ التخطيط المتكامل في مختلف المجالات وفي مقدمتها مجال العمران الحضري، على اعتبار أنه مجال في أمس الحاجة لأن يسير النمو فيه وفق فلسفة مبنية على دراسة لحركة السكان وتفاعلهم ومشكلاتهم في هذه البيئة الحضرية (المدينة) وما ينتظر أن يطرأ على المدينة في المستقبل بسبب ذه الظواهر والمشاكل أو لأسباب أخرى مثل نمو الصناعة أو استراتيجية الموقع، والتخطيط على هذا الأساس يعد من العمليات العمرانية ذات الطبيعة الاجتماعية والنفسية التي لا يقتصر العمل فيها على الجانب المادي فقط، بل هو خطة شاملة تأخذ في حسابها كل عناصر الحياة الاجتماعية والمادية للسكان في البيئة الحضرية.